مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية | المجلد 18 العدد 3 (السداسي الثاني 2026) ص. 597- 638

دِراسَةٌ لِحَالِ إسماعيل بن أبي أويس وَمُرْوياتِهِ اَلَّتِي انتقدها عليه ابن عدي في "الكامل في الضعفاء"

"A Study of the Status of Ismāʿīl ibn Abī Uways and the Narrations Criticized by Ibn ʿAdī in al-Kāmil fī al-Ḍuʿafāʾ"

د. بلال بن حبشي طبري*

جامعة الجزائر 1 بن وسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)

b.tabari@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2026/07/18 تاريخ القبول: 2026/08/20 تاريخ النشر:2026/09/28

ملخص:

هذه دراسة لحال "إسماعيل بن أبي أويس"؛ بجمع ما قيل فيه والترجيح بينها. ثم دراسة وتحقيق المرويات التي انتقدها عليه ابن عدي في كتابه "الكامل". وترجع أهمية الدراسة إلى أمرين: الأول-تناولها لأحد رواة الشيخين المتكلم فيهم بين طرفي نقيض. والآخر-تحقيق الأحاديث التي انقدها ابن عدي. وقد سلكت في دراستي المنهج الاستقرائي، بتتبع وجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ثم المنهج النقدي في دراسة تلك الأقوال، وتحقيق الحكم عليه، ودراسة المرويات المنتقدة عليه، وتحقيق القول فيها قبولًا وردًا، وقد توصلت إلى:

أولًا-عدم ثبوت إقرار إسماعيل على نفسه بالوضع، واتهامه بالكذب، وسرقة الحديث، كما لا يوجد ما يقتضي تضعيفه مطلقًا. ثانيًا-أحاديثه في الصحيحين وغيرهما صحيحة إذا حدث من أصوله. ثالثا-ما تفرد به ويرويه من حفظه يتوقف فيه. رابعًا-المرويات التي انتقدها عليه ابن عدي ثلاثة أحاديث، وخلاصة دراستها: الأول-لم يتفرد به، فقد تابعه جماعة من الثقات، وصححه العيني. والثاني- التفرد واقع في أصل الإسناد، وله شاهد لا بأس به، فهو حسن لغيره. الثالث-تفرد به إسماعيل عن مالك، ولا بأس به في الشواهد، وله طرق وشواهد في مسلم وغيره. هذا ونوصي: 1-دراسة تراجم الرواة المختلف فيهم، خاصة رجال الصحيحين.2-أهمية جمع أقوال العلماء في الرواة المختلف فيهم، ودراستها واستخلاص الحكم عليها.

الكلمات المفتاحية: دِراسَة-إسماعيل-أَبي أويس-مُرْويات-انتقد.

Abstract:

This study investigates the status of Ismāʿīl ibn Abī Uways by compiling and analyzing scholarly evaluations and examining the narrations criticized by Ibn ʿAdī in al-Kāmil. The research highlights the polarized views regarding a narrator included in the two Ṣaḥīḥs and assesses the authenticity of the contested reports. Findings indicate that accusations of fabrication and lying are unsubstantiated, his narrations in the Ṣaḥīḥayn are reliable when transmitted from written sources, while solitary reports from memory require caution. The three narrations criticized by Ibn ʿAdī were found to be either corroborated, supported by acceptable witnesses, or suitable as corroborative evidence. The study recommends further examination of disputed narrators, especially those in the Ṣaḥīḥayn, and systematic analysis of scholarly judgments to reach balanced conclusions.

Keywords: Ismāʿīl ibn Abī Uways – Narrations – Criticism

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله؛ أما بعد:

فإن الله تعالى تكفل بحفظ الوحي قرآنًا وسنة، بأن قيد لهما من العلماء الربانيين، والحفاظ المتقنين من حفظ أصولهما، وحل مشكلهما، وشرح غريبهما، وب عن حياضهما من تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وهذا من جملة النصح لكتاب رب العالمين، وسنة الهادي الأمين ﷺ.

وقد قيض الله لكل علم رجالًا، ومن هؤلاء أهل الحديث، وعلماء الرجال، الذين اعتنوا بالبحث عن الحديث رواية ودراية، حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم من الروايات.

ومن أبرز الرجال الذين لقوا العناية بالنقد والدراسة هم رجال البخاري ومسلم؛ لعظم مكانة ومنزلة الصحيحين عند الأمة، وقد ازدادت العناية بالرواة الذين تناقضت فيهم أقوال أئمة الجرح والتعديل بين معدل وموثق مطلقًا، ومكذب وموهن مطلقًا، ومن جملة هؤلاء الرواة صاحب هذه الدراسة "إسماعيل بن أبي أويس"؛ حيث تُكلم فيه بين طرفي نقيض كما سيأتي عند ترجمته، وقال فيه ابن عدي: "رَوَى عَنْ خَالِهِ مَالِكٍ أَحَادِيثَ غَيْرَ أَنَّهُ لا يُتَابِعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلالٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ شُيُوخِهِ"[1].

أولًا-أهمية الدراسة وسبب اختياره:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أمرين:

الأول-تناولها لأحد رواة الصحيحين المتكلم فيهم بين طرفي نقيض، من أقصى اليمين بالتوثيق المطلق، إلى أقصى اليسار بالتكذيب والترك وسرقة الحديث، فتجلية حال هذا الراوي يدخل في الذب عن الصحيحين، وإبراز دقة ميزان الجرح والتعديل عند علماء الرجال.

الآخر-تحقيق القول في الأحاديث التي انتقدها ابن عدي وأعلها بالتفرد.

ثانيًا-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق الأمور التالية:

1-التحقق من درجة الراوي إسماعيل بن أبي أويس، وأهلية رواية الشيخين له.

2-معرفة الحكم على الأحاديث التي رواها له ابن عدي، والتحقق من تفرده بها.

ثالثًا-مشكلة الدراسة وحدودها:

تكمن مشكلة البحث في أن البخاري ومسلم انتقدا في إخراجهما لرجال طعن فيهم طعنًا شديدًا، حتى رمي بعضهم بالكذب وسرقة الحديث والوضع من أمثال إسماعيل بن أبي أويس، فجاءت هذه الدراسة لتضع ترجمته تحت المجهر؛ لبيان حقيقة حاله تفصيلًا، وخلاصة التحقيق في الحكم عليه، والكشف عن حال مروياته التي انتقدها عليه ابن عدي.

(1) انظر: "الكامل في ضعفاء الرجال" 527/1.

رابعًا-الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع، والاستقراء والاستقصاء، لم أجد من أفرد هذا البحث بهذه الدراسة، ولكني وجدت بحث ماجستير بعنوان "إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري-دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لأحاديثه" للباحث ياسين مهدي الدليمي، مقدم إلى الجامعة الإسلامية العراقية، وقد خصه بمرويات صحيح البخاري، بينما دراستي تعلقت بالمرويات في "الكامل في الضعفاء" لابن عدي.

خامسًا-منهج وخطة الدراسة:

لقد اتبعت المنهج الاستقرائي في تتبع ما قيل في "إسماعيل بن أبي أويس"، ومروياته التي رواها ابن عدي وأعلها بتفرده بها من الكتب المسندة الأصلية، ودراستها متنًا وإسنادًا، والحكم عليها بما يناسبها.

هذا وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفقًا للتفصيل التالي:

المقدمة

المبحث الأول: ترجمة إسماعيل بن أبي أويس، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول-اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ووفاته.

المطلب الثاني- طبقته، وشيوخه، وتلاميذه، ومروياته في دواوين السنة.

المطلب الثالث-أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

المطلب الرابع-أسباب جرحه، والراجح في الحكم عليه.

ثالثًا-المبحث الثاني: أحاديث إسماعيل بن أبي أويس التي أعلها ابن عدي في "الكامل" بالتفرد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول-التعريف بابن عدي.

المطلب الثاني-التعريف بكتاب "الكامل في الضعفاء".

المطلب الثالث-التعريف بالتفرد.

المطلب الرابع-الأحاديث موضع الدراسة وهي ثلاثة أحاديث مرفوعة.

المبحث الأول: ترجمة إسماعيل بن أبي أويس

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ووفاته

اسمه ونسبه: هو إِسماعيل بن عَبد الله بْن عَبد الله بْن أويس بن مالك بن أَبي عامر الأصبحي المدني، حليف بني تيم بْن مرة[1].

وَاسم أبي أويس عبد الله بن عبد الله، وكان زوج أخت مالك بن أنس، وابن عمه[2].

واسم أبي عامر نافع[3].

نسبته: الأصبحيّ: -بفتح الألف، وسكون الصاد المهملة، وفتح الباء المنقوطة بنقطة، في آخرها حاء مهملة-، هذه النسبة الى أصبح، واسمه: الحارث بن عوف بن مالك بن عامر بن ربيعة بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب، وهو من يعرب بن قحطان، وأصبح صارت قبيلةّ[4].

والمَدنِيّ: نسبة إلى المدينة المنورة، وقد نسب إليها لإقامته بها[5].

كنيته: اتفق جميع من ترجم له على تكنيته بـ"أَبي عبد الله"[6].

وفاته: قَالَ البخاري: "مات سنة ست وعشرين ومائتين"[7]، وبه جزم ابن حبان، وابن ماكولا، والذهبي[8].

وجزم الفسوي بأنه مات سبع وعشرين ومائتين[9].

---

(1) انظر: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (رقم2290)، و"تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (رقم459).

(2) انظر: "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي 207/6.

(3) انظر: "جمهرة أنساب العرب" ص436.

(4) انظر: "الأنساب" للسمعاني 281/1، "عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب" للحازمي ص18.

(5) انظر: "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير 184/3.

(6) انظر: "الكنى والأسماء" لمسلم (رقم1932)، "الكنى والأسماء" للدولابي 811/2، "الأسامي والكنى" لأبي أحمد (رقم3812)، "فتح الباب في الكنى والألقاب" لابن مَنْدَه (رقم4413)، "المقتنى في سرد الكنى" للذهبي (رقم3678).

(7) انظر: "التاريخ الكبير" (رقم 1152).

(8) انظر: "الثقات" لابن حبان 99/8، "الإكمال" لابن ماكولا 114/1، "تذكرة الحفاظ" (رقم415).

(9) انظر: "المعرفة والتاريخ" 207/1.

المطلب الثاني- طبقته، وشيوخه، وتلاميذه، ومن أخرج له من أصحاب دواوين السنة

أما طبقته، فقد صنفه ابن سعد في الطبقة السابعة من أتباع التابعين من أهل المدينة[1].

وكذلك صنفه الحافظ الذهبي في الطبقة السابعة، طبقة عبد الرزاق بن همام، وَعَفَّان بن مسلم[2].

وصنفه الحافظ ابن حجر في الطبقة العاشرة، وهم كبارُ الآخِذين عن تَبع الأتباع[3].

أما شيوخه، فقد رَوَى عَن شيوخ كثر، من أبرزهم: سُلَيْمان بْن بلال (خ م د ت ق)، وأبيه أبي أويس عَبد اللَّهِ بْن عَبد اللَّهِ المدني (ت)، وأخيه أبي بكر عبد الحميد بْن أَبي أويس (خ م)، وعبد الرحمن بْن أَبي الزناد (سي ت)، وعَبْد الرَّحْمَنِ بْن زيد ابن أسلم، وعبد العزيز بْن أَبي حازم (خ)، وعبد العزيز بْن عَبد اللَّهِ بْن أَبي سَلَمَة الماجشون (خت)، وعبد العزيز بْن مُحَمَّد الدَّراوَرْدِيّ (ت)، وعبد العزيز بْن المطلب المخزومي (م)، وخاله مالك بْن أَنَس (خ م)[4].

وأما تلاميذه، فقد رَوَى عَنه تلاميذ كثر، أبرزهم: البخاري (ت)، ومسلم، وإبراهيم بْن سَعِيد الجوهري (ت د)، وأَحْمَد بْن يُوسُف السلمي النَّيْسَابُورِيّ (م)، وبهلول بْن إسحاق الأَنْبارِيّ، وجعفر بْن مسافر التنيسي (ت)، وأَبُو خيثمة زهير بْن حرب (م)، وعبد الله بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الدارمي (ت)، وعُبَيد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن يزيد بْن خنيس المكي (م)، وقتيبة بْن سَعِيد، وأبو حاتم مُحَمَّد بْن إدريس الرازي، ومحمد بْن يَحْيَى الذهلي (ت ق)[5].

مروياته في دواوين السنة

لقد روى له أصحاب الكتب الستة سوى النسائي.

واحتج به البخاري[6]، وأخرج له من أصوله تسعة ومئتي حديث[7].

---

(1) انظر: "الطبقات الكبرى" 616/7.

(2) انظر: "المعين في طبقات المحدثين" (رقم751).

(3) انظر: "تقريب التهذيب" (رقم460).

(4) انظر: "تهذيب الكمال" 125/3.

(5) انظر: "المرجع السابق" 126/3.

(6) انظر: "الفتح" لابن حجر 391/1.

(7) انظر: بحث "إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري " للباحث ياسين مهدي الدليمي ص18.

واحتج به مسلم[1]، وأخرج له سبعة أحاديث[2].

وأخرج له أبو داود حديثا واحدا[3].

وأخرج له الترمذي خمسة أحاديث[4].

وأخرج له ابن ماجه أربعة أحاديث[5].

كما أخرج له بقية أصحاب الصحاح (ابن خزيمة[6]، وابن حبان[7]، والحاكم[8]، والضياء[9])، والضياء[9])، وأصحاب المستخرجات (أبو عوانة[10]، وأبو نعيم[11]، والطوسي[12])، وابن الجارود[13].

المطلب الثالث- أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه

لقد اختلفت أقوال النقاد في "ابن أبي أويس" اختلافًا كثيرًا بين موثق ومضعف.

أولًا-أقوال المعدّلين له:

قال ابن معين في رواية الدارمي: "لا بأس به"[14].

وقَال سلمة بن شبيب: حضرت ابن أَبي أويس تعرض عليه مسائل مالك، فقرئ عليه - شك ابن وهب - أو كلام نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل، فقال: "لا يحتاج إلى هذا،

(1) انظر: "نصب الراية" للزيلعي 198/1، .

(2) انظر: "صحيح مسلم" (حديث رقم122/1211، 12/1497، 19/1557، 13/1650، 179/1927، 62/2094، 50/2417).

(3) انظر: "سنن أبي داود" (حديث رقم5073).

(4) انظر: "جامع الترمذي" (حديث رقم2630، 2901، 2953، 3194، 3659).

(5) انظر: "سنن ابن ماجه" (حديث رقم210، 1032، 3646، 3724).

(6) انظر: "صحيح ابن خزيمة" (حديث رقم83، 1026، 1439، 1846، 1972).

(7) انظر: "صحيح ابن حبان" (حديث رقم110، 469، 1028، 1830، 2318).

(8) انظر: "مستدرك الحاكم" (حديث رقم21، 241، 293، 318، 445).

(9) انظر: "الأحاديث المختارة" (حديث رقم145، 156، 198، 1495، 1751).

(10) انظر: "مستخرج أبي عوانة" (حديث رقم54، 218، 300، 364، 524).

(11) انظر: "مستخرج ابي نعيم" (حديث رقم229، 371، 382، 416، 876).

(12) انظر: "مستخرج الطوسي على جامع الترمذي" للطوسي (حديث رقم372).

(13) انظر: "المنتقى" (حديث رقم937).

(14) يعني ثقة. انظر: "تاريخ ابن معين-رواية الدارمي" (رقم931).، قال ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (رقم4445) قلت ليَحْيَى: "إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضَعِيْف، قَالَ: إذا قلت لك: ليس به بَأْس فهو ثقة".

ابن أَبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقامًا محمودًا منه"[1].

وقال أيضًا: "لا بأس به"[2].

وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[3].

ونقل الخليلي أن أَبو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ قواه، وَقَالَ: "كَانَ ثَبْتًا فِي حَدِيثِ خَالِهِ مَالِكٍ"[4].

ونقل عبد الغني المقدسي عن أبي حاتم قال: "كان من الثقات"[5].

وأورده ابن حبان في "الثقات"[6].

وقال ابن عدي: "وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ابْنُ مَعِين وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ، يُحَدِّثُ عَنْهُ الْكَثِيرُ، وَهو خَيْرٌ مِنْ أَبِيهِ أَبِي أُوَيْسٍ"[7].

وقال الدارقطني: "لا أختاره في الصحيح"[8].

وقال الذهبي في "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق": "صدوق مشهور ذو غرائب، وسمع منه الشيخان"[9].

وقال في "السير": "الإِمَامُ، الحَافِظُ، الصَّدُوْق ... كَانَ عَالِمَ أَهْلِ المَدِيْنَةِ، وَمُحَدِّثَهُم فِي زَمَانِهِ عَلَى نَقْصٍ فِي حِفْظِهِ وَإِتْقَانِه، وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيخَيْنِ احْتَجَّا بِهِ، لَزُحْزِحَ حَدِيْثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحِيْحِ إِلَى دَرَجَةِ الحَسَنِ. هَذَا الَّذِي عِنْدِي فِيْهِ... الرَّجُلُ قَدْ وَثَبَ إِلَى ذَاكَ البِرِّ، وَاعتَمَدَهُ صَاحِبَا الصَّحِيْحَيْنِ"[10].

---

(1) انظر: "المعرفة والتاريخ" 177/1.

(2) انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (رقم613).

(3) انظر: "المرجع السابق".

(4) انظر: "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" 347/1.

(5) انظر: "الكمال في أسماء الرجال" 283/3.

(6) انظر: "الثقات" لابن حبان 99/8.

(7) انظر: "الكامل" لابن عدي (رقم151).

(8) انظر: "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق" للذهبي (رقم33)، ومقولة الدارقطني هذه تحتمل الجرح أو التعديل، أما الجرح، فبقرينة ما رواه الدارقطني عن النسائي في سبب تضعيفه له كما سيأتي في أقوال المجرحين له، وأما التعديل، فهو قد يعني تحسين حديثه؛ لأنه يتحدث عن شرط صحيح البخاري، فهذا كقولهم: "ليس على شرط الصحيح"، كقول الذهبي في "السير" 392/10: "وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيخَيْنِ احْتَجَّا بِهِ، لَزُحْزِحَ حَدِيْثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحِيْحِ إِلَى دَرَجَةِ الحَسَنِ".

(9) انظر: "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق" (رقم33) : "صدوق مشهور ذو غرائب".

(10) انظر: "سير أعلام النبلاء" 392/10- 394.

وقال في "التاريخ": "استقرَّ الأمر على توْثيقه، وتَجَنُّب ما يُنكَر له"[1].

وقال في "الديوان": "صدوق"[2].

وقال في "المغني": "صدوقٌ له مناكير"[3].

ولخص الحافظ حاله بقوله: "صَدُوقٌ، أخطأ في أحاديث من حفظه"[4].

ثانًيا-أقوال المجرّحين له:

قال ابن معين في رواية ابن محرز: "ضعيف أضعف الناس، لا يحل لمسلم أن يحدث عنه بشيء"[5].

وقال أيضًا في رواية ابن الجنيد: "مخلط، يكذب، ليس بشيء"[6].

وقال أيضًا: "صدوقٌ، ضعيف العقل، ليس بذلك"[7].

وقال أيضًا في رواية أحمد بن أبي يحيى: "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"[8].

وقال أيضا في رواية الدقاق: "إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ يَسْوَى فِلْسَيْنِ"[9].

وقال النسائي: "ضعيف"[10].

وقال أيضًا: "أَبُو أُوَيْسٍ ضَعِيفٌ، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُهُ أَضْعَفُ مِنْهُ"[11].

وقال أيضًا: "ليس بثقة"[12].

---

(1) انظر: "تاريخ الإسلام" 535/5.

(2) انظر: "ديوان الضعفاء" (رقم416).

(3) انظر: "المغني في الضعفاء" (رقم638).

(4) انظر: "تقريب التهذيب" (رقم460).

(5) انظر: "معرفة الرجال عن يحيى بن معين" رواية ابن محرز65/1.

(6) "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين" (سؤال رقم162).

(7) انظر: "التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة (رقم 3430)، "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (رقم613).

(8) انظر: "الكامل" لابن عدي (رقم151).

(9) انظر: "الضعفاء الكبير" للعقيلي (رقم100) .

(10) انظر: "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم42).

(11) انظر: "السنن الكبرى" للنسائي 450/6.

(12) انظر: "تهذيب الكمال" 127/3.

وقال البرقاني: قلت لأبى الحسن: لم ضعف أبو عبد الرحمن النسائي إسماعيل بن أبى أويس؟ فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، قال أبو الحسن: وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبى عبد الرحمن أنه قال: "حكى لي سلمة بن شبيب عنه، قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكى لي الحكاية، حتى قال لي: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبى أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم"[1].

وقال النضر بن سلمة المروزي: "ابن أبي أويس كذاب؛ كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب"[2].

ونقل ابن حزم عن أبي الفتح الأزدي أَنَّ سيفَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ[3].

وقال ابن حزم: "ضعيف"[4].

وقال الذهبي في "الميزان": "فيه لِين"[5].

وقال في السير: "صَاحِبُ أَفرَادٍ وَمَنَاكِيْرَ تَنْغَمِرُ فِي سَعَةِ مَا رَوَى، فَإِنَّهُ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ عَبْدِ اللهِ كَاتِبِ اللَّيْثِ"[6].

وقال في "العبر": "فيه ضعف"[7].

(1) انظر: "سؤالات البرقاني للدارقطني" (رقم9).

(2) انظر: "الكامل" لابن عدي (رقم151).

(3) انظر: "المحلى" 307/11.

(4) انظر: "المحلى" 250/6.

(5) انظر: "ميزان الاعتدال" (رقم854).

(6) انظر: "سير أعلام النبلاء" 394/10. وكاتب الليث هو عبد الله بن صالح أبو صالح المصري قال عنه الحافظ في "التقريب" (رقم3388): "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة (ت222هـ)".

(7) انظر: "العبر في خبر من غبر" 311/1.

المطلب الرابع-أسباب جرحه، والراجح في الحكم عليه

أولا-إقراره على نفسه بالوضع:

من المقرر أن إقرار الراوي بالوضع يستلزم منه وصفه بالوضع، ورد جميع مروياته، كما قال ابن دقيق العيد: "وَقد ذكر فِيهِ إِقْرَار الرَّاوِي بِالْوَضْعِ، وَهَذَا كَاف فِي رده لكنه لَيْسَ بقاطع فِي كَونه مَوْضُوعا؛ لجَوَاز أَن يكذب فِي هَذَا الْإِقْرَار"[1].

وعليه فمسألة إقرار "إسماعيل بن أبي أويس" على نفسه بالوضع تحتاج لتحليل وتدقيق قبل المسارعة بالحكم، فإقراره له حالتان:

<u>الحالة الأولى-</u> أن يصح هذا الإقرار عنه سندًا ومتنًا، وهذا يستلزم منه:

1-أن يصفه النقاد أو بعضهم بالوضع.

وهذا ما لم نجده قط، فلم نقف على من اتهمه بالوضع؛ إلا أبو الفتح الأزدي، وقد ضعفه غير واحد كالبرقاني، وهو منكر الحديث كما قال الخطيب البغدادي[2]، كما أن شيخه "سيف بن محمد" لا يعرف؛ ولهذا لم ينقل الذهبي وابن حجر قوله في ترجمة "ابن أبي أويس".

أما إيراد برهان الدين الحلبي له في "الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث"[3]، فلما نقله نقله عن شيخه ابن الملقن في أول شرح البخاري أنه قال: "إنه أقر على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عنه"[4]. ومع هذا لم يتهمه الحلبي نفسه بالوضع، وإنما وصفه باللين، وهي أولى أولى مراتب الضعف، فقال: "مُحدث مكثر فِيهِ لين مُخْتَلف فِي توثيقه وتجريحه، وَلم يذكر الذَّهَبِيّ فِي مِيزَانه أَنه رمي بِالْوَضْعِ"[5].

2-رد جميع مروياته، وعدم قبولها في المتابعات والشواهد، فضلًا عن الاحتجاج بها، ولكن

(1) انظر: "الاقتراح في بيان الاصطلاح" ص25.

(2) انظر: "تاريخ بغداد" (رقم709).

(3) انظر: "الكشف الحثيث" (رقم136).

(4) انظر: "المرجع السابق".

(5) انظر: "المرجع السابق".

صنيع الأئمة يناقض هذا كله، فقد احتج به البخاري ومسلم وبقية أصحاب الصحاح والسنن.

الحالة الأخرى-أن لا يصح هذا الإقرار عنه.

ويقوي هذا الاحتمال تردد النسائي في رواية خبر إقراره، ولم يحكم عليه بلازمه، وإنما اكتفى بتضعيفه، ووصف النسائي للراوي بالضعف لا يستلزم منه طرح جميع مروياته عنده فضلًا عند غيره، بدلالة أنه وصف بعض الرواة بالضعف ثم أخرج لهم كـ"أبي صالح باذام"[1].

كذلك نجد الدارقطني الناقل لخبر الإقرار عن النسائي يصف الخبر بالبغيض، ويحض على عدم روايته، فقال: "وذكر حكاية -يعني النسائي- في إسماعيل بن أبي أويس بغيضة لا ينبغي أن تذكر، فإنها بغيضة"[2].

فإذا صح الخبر لماذا لا يذكر وفي روايته صيانة للسنة؟!

ثم لماذا لم يحكم الدارقطني بلازمه، واكتفى بتضعيفه إذا انفرد احتياطًا؟ فقال في "اللازمات": "هو ضعيف رماه النسائي صنع حكاية عنه، فلا يحتج بروايته إذا انفرد عن سليمان ولا عن غيره"[3].

إذا تقرر ما سبق، فيجاب عن خبر إقرار إسماعيل بن أبي أويس على نفسه بالوضع بالتعليل والتأويل:

أما التعليل، فمن المقرر عند علماء الحديث أنه لا يلزم من صحّة ظاهر الإسناد صحّة المتن[4]، وصنيع أئمة الحديث مع هذا الخبر يدل على عدم صحة متنه عندهم، وكذلك عزوف المزي عن ذكره يدل على عدم صحته عنده.

ثم من المستحيل أن يضع إسماعيل بن أبي أويس أحاديث موضوعة، أو حديثًا واحدًا

(1) فقد حكم عليه النسائي في "الضعفاء والمتروكون" (رقم72): "باذام أَبُو صَالح الْكَلْبِيّ ضَعِيف كُوفِي"، وقد أخرج له في "المجتبى" (رقم2043).

(2) انظر: "سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني" (رقم263).

(3) انظر: "اللازمات والتتبع" للدارقطني ص354.

(4) وفي ذلك قال ابن الصلاح "المقدمة" ص109: "قَدْ يُقالُ: هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ولا يصحُّ؛ لكونِهِ شاذًا أو معلَّلًا".

موضوعًا لحل الاختلافات الفقهية ولا يجد الباحث دليلًا ماديًا ملموسًا واحدًا على ذلك[1].

وأما التأويل، فقد سلكه الحافظ ابن حجر، فقال: "وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه "ليس بثقة"؛ ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان، فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"[2].

قلت: يظهر جليًا من صنيع الحافظ أنه يستبعد اتهامه بالوضع أصلًا؛ بدلالة عدم إيراده له في خلاصة حكمه عليه في "التقريب" كما فعل مع غيره من الرواة[3]؛ ولهذا حاول الدفاع عنه، ثم ساق التأويل على فرض الصحة، وهو تأويل ضعيف جدًا -فيما يظهر لي-؛ فكيف يعقل أن يستر الله على إسماعيل بن أبي أويس عندما وضع الحديث في شبابه، ثم يكشف سره وستره، ويفضح نفسه بنفسه، وهو في عداد المكثرين، وعلى رأس محدثي المدينة في زمانه؟ كما أنه ابن أخت وصهر نجم السنن والآثار، وإمام دار الهجرة وعامة الديار الإمام مالك بن أنس؟ فإذا أقر على نفسه بالوضع فستصبح كل مروياته هدرًا كما هو مقرر عند أهل هذا الشأن. فمثل هذا لا يتصور صدوره من عاقل!

ثم كيف يسوغ أن نقول: البخاري ومسلم يُخرجا لشخص وضّاع ما وافق فيه الثقات؟ فأيّ فرق بين إسماعيل إذا ثبت كونه كذلك، وبين غيره من الوضّاعين الذين لا يتعرّض الشيخان إلى إخراج شيء لهم مطلقًا، ولو وافق جميع الثقات؟ فهل يُخرج البخاريّ في "صحيحه" لإسماعيل بن أبي أويس نحو (229) حديثًا، ومسلم سبعة أحاديث، وهو وضّاع؟[4].

فالذي يظهر لي أن خبر إقراره على نفسه بالوضع هو خبر معلول؛ يوهنه صنيع الأئمة، فقد احتج به كما تقدم جميع أصحاب الصحاح (البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء وأبو عوانة وأبو نعيم)، وهذا يستلزم منه أن أقل أحواله عندهم أنه

(1) انظر: مقدمة "موطأ مالك-رواية يحيى" للأعظمي 286/1.

(2) انظر: "تهذيب التهذيب" 321/1.

(3) كالحارث بن عمران الجعفري، فقد ضعفه، ثم حكى عن ابن حبان رميه له بالوضع. انظر: "تقريب التهذيب" (رقم1040).

(4) انظر: "البحر المحيط الثجاج" للإثيوبي 542/22.

صدوق إن لم يكن من الثقات.

ولهذا قال الذهبي: "وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيخَين احْتَجَّا بِهِ، لَزُحْزِحَ حَدِيْثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحِيْحِ إِلَى دَرَجَةِ الحَسَنِ"[1].

فلا يصح بحال اتهام راو احتج به الشيخان بالوضع، فها هو الإمام الذهبي ينعت ابن حزم بالجهل رغم مكانته العلمية التي لا تخفى عن أحد، وذلك عندما اتهم "شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر" بوضع حديث الإسراء، فقال: "وهذا جهلٌ من ابن حزم؛ فإن هذا الشيخ ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به"[2].

فهذا يدل على أن من يحتج به البخاري ومسلم لا يصح رميه بالوضع. وهذا قول عامة علماء الحديث.

قال ابن دقيق العيد: "وَكَانَ شيخ شُيُوخنَا الْحَافِظ أَبُو الْحسن الْمَقْدِسِي يَقُول فِي الرجل يخرج عَنهُ فِي الصَّحِيح: "هَذَا جَازَ القنطرة"، يَعْنِي بذلك أَنه لَا يلْتَفت إِلَى مَا قيل فِيهِ، وَهَكَذَا يعْتَقد وَبِه نقُول، وَلَا نخرج عَنهُ إِلَّا بِبَيَان شاف وَحجَّة ظَاهِرَة تزيد فِي غَلَبَة الظَّن على الْمَعْنى الَّذِي قدمْنَاهُ من اتِّفَاق النَّاس بعد الشَّيْخَيْنِ على تَسْمِيَة كِتَابَيْهِمَا بالصحيحين، وَمن لَوَازِم ذَلِك تَعْدِيل رواتهما"[3].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإقرار بالوضع لم ينقل فقط عن ابن أبي أويس، وإنما نقل أيضًا عن شيخ محدثي الكوفة الأعمش سليمان بن مهران، ولم يلتفت إليه العلماء؛ فروى الجوزجاني عن أحمد بن فضالة وإبراهيم بن خالد، عن مسلم بن إبراهيم، عن حماد بن زيد، قال: قال الأعمش حين حضرته الوفاة: "أستغفر الله وأتوب إليه من أحاديث وضعناها في عثمان"[4].

فهذا الخبر أيضًا ظاهره الصحة؛ ولكنه معلول بالإرسال؛ فحماد بصري، والأعمش كوفي، ولا يعرف لحماد رواية مباشرة عن الأعمش، إنما يروي عنه بواسطة أبان بن تغلب،

(1) انظر: "سير أعلام النبلاء" 392/10- 394.

(2) انظر: "تاريخ الإسلام" 892/3.

(3) انظر: "الاقتراح في بيان الاصطلاح" ص55.

(4) رواه الجوزجاني في "أحوال الرجال" (رقم352).

كما لم يذكر أنه حضر وفاة الأعمش، وللأعمش أصحاب كثر، وقطعًا قد حضر بعضهم وفاته، ومع هذا لم ينقل أحدهم مثل هذا الخبر؛ كما لم يحك هذا الخبر جميع من ترجم له غير الجوزجاني مع تقدم وفاته (ت259هـ).

المقصود أنه لا يستلزم من حكاية إقرار الراوي بالوضع قبول إقراره على ظاهره، والعمل بلازمه حتى يصححه علماء الجرح والتعديل، فقد يكون معلولًا.

ثم على افتراض صحة هذا الإقرار، فالأظهر -عندي-أن ذلك صدر منه ويقصد به أحد أمرين:

الأول-أن المقصود بالوضع التصنيف والتأليف، وهذا يجري على لسان البعض، وقد جاء ذلك صريحًا في قول عبد الله ابن الإمام أحمد: قلت لأبي -رحمه الله تعالى-: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند فقال: "عملت هذا الكتاب إمامًا إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ق رجع إليه"[1].

وقال أيضًا الإمام أحمد: "سَلام بن أبي مُطِيع من الثِّقَات حَدثنَا عَنهُ بن مهْدي، وكَانَ أَبُو عوَانَة وضع كتابًا فِيهِ معايب أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ، وَفِيه بلايا فجَاء سَلام بن أبي مُطِيع فَقَالَ يَا أَبَا عوَانَة أَعْطِنِي ذَاك الْكتاب فَأعْطَاهُ، فَأَخذه سَلام فأحرقه، قَالَ أبي: وَكَانَ سَلام من أَصْحَاب أَيُّوب وَكَانَ رجلًا صَالحًا"[2].

وروى عبد الله قَالَ سَمِعت أبي وَذكر وضع كتب، فَقَالَ: "أكرهها هَذَا أبو حنيفَة وضع كتابًا، فجَاء أبو يُوسُف وَوضع كتابًا، وَجَاء مُحَمَّد بن الْحسن فَوضع كتابًا، فَهَذَا لَا انْقِضَاء لَهُ كلما جَاءَ رجل وضع كتابًا، وَهَذَا مَالك وضع كتابًا، وَجَاء الشَّافِعِي أيضًا، وَجَاء هَذَا -يَعْنِي أبا ثَوْر-، وَهَذِه الْكتب وَضعهَا بِدعَة كلما جَاءَ رجل وضع كتابًا وَيتْرك حَدِيث رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه"[3].

وقال أبو داود في النعمان بن المنذر الغساني: "كَانَ داعية فِي القدر وضع كتابًا يدعو

(1) انظر: "خصائص مسند الإمام أحمد" ص14.

(2) انظر: "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (رقم357).

(3) انظر: "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله" (رقم 1582).

فِيهِ إِلَى قول القدر"[1]. وقد ظن البعض أنه يريد به الوضع الذي هو الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما هو الحال في الظن بإسماعيل بن أبي أويس، فتعقب ذلك برهان الدين الحلبي بقوله: "وَالَّذِي ظهر لي من عبارَة أبي دَاوُد أَنه لَا يُرِيد بِالْوَضْعِ الْوَضع الْمَعْرُوف وَهُوَ الْكَذِب على رَسُول الله ﷺ قولًا أَو فعلًا أَو تقريرًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنه صنف، وَإِذا كَانَ كَذَلِك فَلَا يَنْبَغِي أَن يذكر مَعَ هَؤُلَاءِ"[2].

الآخر-أنه قصد مزاح ومداعبة جليسه، خاصة أن الحكايات التي نقلت عنه تدل على أنه كان صاحب خفة وطيش وغفلة، في أقواله وأفعاله، ومن جملة طيشه أنه كان يكذب في مزحه؛ ويؤكد هذا التأويل قول الحافظ الإسماعيلي في "المدخل" عنه: "كان ينسب في الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره"[3].

وبعض المحدثين تصدر منهم بعض الهفوات والسقطات، ومن جنس هذا ما حكاه الذهبي عن المحدث الناقد صالح بن محمد جزرة أنه قالُ: "كَانَ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ أَبَانٍ يَمْتَحِنُ أَصْحَابَ الحَدِيْثِ، وَكَانَ غَالياً فِي التَّشَيُّعِ، فَقَالَ لِي: مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمٍ؟ قُلْتُ: مُعَاوِيَةَ. قَالَ: فَمَنْ نَقَلَ تُرَابَهَا؟ قُلْتُ: عَمْرُو بن العَاصِ. فصَاحَ فِيَّ وَقَامَ". وبلا ريب هذا كذب.

وقَالَ أَبُو الفَضْلِ بنُ إِسْحَاقَ: كُنْتُ عِنْد صَالِحِ بنِ مُحَمَّدٍ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الرُّستَاقِ، فَأَخَذَ يَسْأَلُهُ عَنْ أَحْوَالِ الشُّيُوْخِ، وَيَكْتُبُ جَوَابَهُ، فَقَالَ: مَا تَقُوْلُ فِي سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؟ فَقَالَ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ". فَكَتَبَ الرَّجُلُ ذَلِكَ، فَلُمْتُهُ. فَقَالَ لِي: "مَا أَعْجَبَكَ! مَنْ يَسْأَلُ عَنْ مِثْلِ سُفْيَانَ لَا تُبَالِ حَكَى عَنْكَ أَوْ لَمْ يَحْكِ".

وقد تجاوز صالح كثيرًا في المزاح عندما مرض، فَكَانَ الأَطِبَّاءُ يَخْتلفون إِلَيْهِ، فَلَمَّا أَعيَاهُ الأَمْرُ، أَخذَ العَسَلَ وَالشُّونِيْز، فَزَادَتْ حُمَّاهُ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ وَهُوَ يَرْتَعِدُ وَيَقُوْلُ: "بأَبِي أَنْتَ يَا رَسُوْلَ اللهِ، مَا كَانَ أَقلَّ بَصَرَكَ بِالطِّبِّ!" فعلق الذهبي بقولهُ: "هَذَا مُزَاحٌ لَا يَجُوْزُ مَعَ سَيِّدِ الخَلْقِ"[4].

وأخرج الخطيب البغدادي عن ابْن الأشْيب عَن بعض شيوخه قَالَ: "كَانَ أَحْمَد ويحيى

(1) انظر: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" 29/ 462.

(2) انظر: "الكشف الحثيث" ص267.

(3) انظر: "تهذيب التهذيب" 311/1. وسيأتي مثال لهذا الطيش تحت عنوان (خامسا-وصفه بالضعف).

(4) انظر: "سير أعلام النبلاء" 28/14، والشونيز: الْحبَّة السَّوْدَاء، وَهِي الْمَعْرُوفَة بِحَبَّة الْبركَة. "المعجم الوسيط" 501/1.

وعلي عِنْدَ عفَّان- أو سُلَيْمَان بْن حَرْب-، فأُتِيَ بصكّ فشهدوا فِيهِ، وكتب يَحْيَى فِيهِ: شهد يَحْيَى بْن أبي علي. وقال عفان لَهُم: أمّا أنت يا أَحْمَد فضعيفٌ فِي إِبْرَاهِيم بْن سعد، وأمّا أنت يا علي فضعيف فِي حَمَّاد بْن زيد، وأمّا أنت يا يَحْيَى فضعيفٌ فِي ابن المبارك.

قَالَ: فسكت أَحْمَد وعلي، وقال يَحْيَى: وأمّا أنت يا عفان فضعيفٌ فِي شُعْبَة. قال الخطيب البغدادي: لَمْ يَكُن واحدٌ منهم ضعيفًا، وإنَّما جَرَى هذا الكلام بينهم عَلَى سبيل الْمُزاح"[1].

قلت: فبلا ريب أن هذا كله من جنس الدعابة المتسامح فيها عادة.

فلعل ما حكي عن إسماعيل بن أبي أويس بأنه أقر على نفسه بالوضع هو من هذا الجنس -والله أعلم-.

ثانيا-اتهامه بالكذب:

أما قول ابن معين: "مخلط، يكذب، ليس بشيء"، فهذا معارض بتوثيق ابن معين له كما تقدم.

والظاهر أنه أرادَ بهِ مجرّدَ تخطئتهِ، أي: نقله ما لا يُطابقُ الواقعَ غير متعمدٍ، فإنَّهُم قد يطلقونَ الكذبَ على ذلكَ، وهو منْ باب إطلاقِ الاسمِ على جزءِ معناهُ بدلالةِ التضمن[2]، ويدل على ذلك عطفه لفظة "مخلط" على الفعل "يكذب"، فهو مفسر له.

ومن جنس هذا ما رواه ابن جنيد قلت ليحيى: بلغنا موت محمد بن معاوية النيسابوري، فقال: "الحمد لله الذي أماته، فإنه كان يكذب على رسول الله ﷺ". قال إبراهيم بن الجنيد: "يعني يكذب من غير تعمد، وكان رجلًا صالحًا"[3].

أما ما نقل عن النضر بن سلمة المروزي من اتهام إسماعيل ابن أبي أويس بالكذاب؛ لأنه كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب.

فالنضر هذا يلقب بشاذان، جرحه بعض الأئمة، قال أبو حاتم: "كان يفتعل الحديث ولم يكن بصدوق ...قال لي عبد العزيز الأوسي، وإسماعيل بن أبي أويس أن شاذان أخذ

(1) انظر: "تاريخ بغداد" 187/14.

(2) انظر: "النكت الوفية" للبقاعي 613/1.

(3) "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين" (رقم565).

كتبنا فنسخها ولم يعارض بها، ولم يسمع منا، وذكراه بالسوء"[1]، فهذا يبين أنه كان بين إسماعيل والنضر عداوة تمنع من قبول طعن أحدهما في الآخر.

وقال ابن حبان في النضر: "كان ممن يسرق الحديث، لا تحل الرواية عنه"[2].

ولهذا قال الحاكم في معرض الدفاع عن إسماعيل بن أبي أويس: "قد احتجا به جميعًا، وقد غمزه من يحتاج إلى كفيلٍ في تعديل نفسه وهو النضر بن سلمة"[3].

ثالثا-وصفه بسرقة الحديث:

لقد تفرد ابن معين في وصف إسماعيل وأبيه بسرقة الحديث، وقد علق عليه ابن عبد البر بقوله: "وهذا من ابن معين -رحمه الله- تساهل في الغيبة. وقد روى عنه أنه قيل له: ما وجه كلامك في أبي أويس؟ فقال: روى عن ابن شهاب حديث المجامع في رمضان[4] فقال فيه: وتقضي يومًا مكانه، ولم يقل ذلك مالك في هذا الحديث، وكان سماعه وسماع مالك من الزهري في وقت واحد. قال أبو عمر: أبو أويس لا يحكى عنه أحد جرحة في دينه وأمانته، إنما عابوه بسوء حفظه، وأنه يخالف في حديثه"[5]، وكذا ابنه إسماعيل، فقد عابوه بسوء حفظه كما مر، والراوي سيء الحفظ قد يقلب بعض الأحاديث التي سمعها من شيخ بالخطأ، فيجعلها عن شيخ آخر، فيظن الناقد بأنه سرقها.

أما الرواية التي انتقدها ابن معين على أبي أويس، فلم يتفرد بها عن الزهري، فقد تابعه الليث أيضًا[6].

وبهذا تظهر براءة إسماعيل وأبيه من سرقة الحديث.

---

(1) انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (رقم2199).

(2) انظر: "المجروحين" (رقم1108).

(3) انظر: "المدخل إلى الصحيح" للحاكم 167/4.

(4) الحديث أخرجه مالك 296/1، والبخاري (رقم1834)، ومسلم (رقم83/ 1111) عن أبي هريرة أن رجلًا أفطر في رمضان، فأمره رسول اللَّه ﷺ أن يكفر بعتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو اطعام ستين مسكينًا. فقال: لا أجد، فأتى: رسول اللَّه ﷺ بعرق تمر فقال: "**خذ هذا فتصدق به**" فقال: يا رسول اللَّه ما أحد أحوج منى. فضحك رسول اللَّه ﷺ حتى بدت أنيابه. ثم قال: "**كله**". وأما حديث أبي أويس عن الزهري، فقد أخرجه البيهقي في "السنن" (رقم8135) من طريق ابن أبي أويس حدثني أبي أن محمد بن مسلم أخبره عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة ... الحديث.

(5) انظر: "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى" ابن عبد البر 482/1.

(6) أخرجه البيهقي في "السنن" (رقم8134).

رابعا-وصفه بضعف العقل:

لقد وصفه بذلك ابن معين. والمقصود به وقوعه أحيانًا في الغفلة والخطأ كما صرح بذلك قال أبو حاتم الرازي، وقال المزي: "يعني أنه لا يُحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤدّيه، أو يقرأ من غير كتابه"[1]. ولا يستلزم وصف الراوي بضعف العقل تضعيفه مطلقًا، فابن معين نفسه ينعت أحيانًا من يوثقهم بضعف العقل كعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني في رواية البرقي[2].

ثم تتابع جميع أصحاب الصحاح على إخراج حديثه يدل على نفي هذه الغفلة عنه، وإن ثبت منها شيء فهو ما لا ينفك عنه أي راو مهما علا كعبه في التحديث.

كما أن الأصل أن يروي المحدث من أصوله لا بدون أصوله، أو من أصول غيره، وإسماعيل بن أبي أويس كما تقدم في ترجمته تميز بقربه من نجم السنن، كما أنه في عداد المكثرين ومن أبرز محدثي المدينة في وقته.

ثم لا يسلم في كثير مما يزعم تفرده به وغفلته في الرواية كما سيأتي في دراسة الأحاديث الثلاثة التي انتقده فيها ابن عدي بالتفرد، فلم يثبت تفرده إلا في حديث واحد فقط.

إذا تقرر هذا فلا يصح وصفه بضعف العقل.

خامسا-وصفه بالضعف:

لقد وصفه بالضعف ابن معين، والنسائي، وابن حزم، والذهبي، ويجاب على تضعيفهم بما يلي:

أما تضعيف ابن معين، والذهبي، فهو كما تقدم معارض بتوثيقهما له، ولعل سبب تضعيفه يرجع إلى طيشه وسوء حفظه، قال ابن معين: "إن ابن أبي أُوَيْس: ليس بشيء. وَحَدَّثَنِي عَبْد الله بن عُبَيْد الله بن العَبَّاس بن مُحَمَّد الهَاشِمِيّ صاحب اليمن: خرجت معي

(1) انظر: "تهذيب الكمال" 127/3.

(2) فقال فيه "تهذيب التهذيب" 120/6: "ثقة ضعيف العقل".

بإسماعيل بن أبي أُوَيْس إِلَى اليمن، قَالَ: فبينا أنا يومًا إِذْ دخل عَلَيَّ ابنُ أبي أُوَيْس ومعه ثوب وشيء، فقال: امرأتُه طالق ثلاثًا البتة إِنْ لم تَشْتَرِ مِنْ هذا الرجل ثوبَه بمئة دينار، فقلت للغلام: زِنْ له فَوَزَنَ له، ورفعنا الثوب، فاحتجنا إِلَى متاعٍ نبعث به إِلَى السلطان فقلت: أَخْرِجُوا ذلكَ الثوب، فعرضناه فوجدنا الثوب يساوي خمسين، فقلت لابن أبي أُوَيْس: يا أبا عَبْد الله! الثوب يساوي خمسين تحلف أن أشتريه بمئة؟ قَالَ: ما أهون عليك؛ لا والله إِنْ بِعْتُه له حتى أخذتُ منه عشرين دينارًا"[1].

قال الذهبي: قُلْتُ: "هَذِهِ سَخَافَةُ عَقلٍ وَاضِحَةٌ"[2].

وأما تضعيف النسائي وابن حزم، فهو يرجع إلى ما بلغهما من إقراره على نفسه بالوضع، قال اللالكائي: "بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف"[3].

سادسا-الراجح في الحكم عليه:

لقد تبين من خلال أقوال النقاد في إسماعيل بن أبي أويس أن الخلاف فيه ظاهر، وأن الراجح أن حديثه في الصحيحين وغيرهما صحيح إذا حدث من أصوله، ويتوقف فيما يتفرد به.

ويؤيد هذا الترجيح عدم ثبوت إقراره على نفسه بالوضع، واتهامه بالكذب، وسرقة الحديث، كما لا يوجد ما يقتضي تضعيفه مطلقًا.

أما ما تفرد به، فعامة علماء الجرح والتعديل على وصفه بالغفلة فيما يرويه من حفظه ولم يتابع عليه، فمثل هذا يتوقف فيه.

وأما صحة ما رواه الشيخان وغيرهما إذا حدث من أصوله، فقال الحافظ: "رُوِّينا في "مناقب البخاري" بِسَنَد صَحِيح أَن إِسْمَاعِيل أخرج لَهُ أُصُوله، وَأذن لَهُ أَن ينتقي مِنْهَا، وَأَن يعلم لَهُ على مَا يحدث بِهِ؛ ليحدث بِهِ ويعرض عَمَّا سواهُ، وَهُوَ مشْعر بِأَن مَا أخرجه البُخَارِيّ

(1) انظر: "التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة 368//2.

(2) انظر: "سير أعلام النبلاء" 394/10.

(3) انظر: "تهذيب الكمال" 128/3.

عَنهُ هُوَ من صَحِيح حَدِيثه؛ لِأَنَّهُ كتب من أُصُوله"[1].

وأما ما تفرد به، فيتوقف فيه؛ لسوء حفظه كما قال ابن حجر.

ويقوي هذا الترجيح ما قاله الخطيب البغدادي فيما حكاه عنه النووي: "ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر"[2].

وقال ابن القيم: "ورجال الصحيحين قد جاوزوا القَنْطَرة، فلا التفاتَ إلى كلام من تكلَّم فيهم بما يقتضي ردّ حديثهم"[3].

وقال الحافظ ابن حجر: "يَنْبَغِي لكل منصف أَن يعلم أَن تَخْرِيج صَاحب الصَّحِيح لأي راو كَانَ مُقْتَض لعدالته عِنْده، وَصِحَّة ضَبطه، وَعدم غفلته، وَلَا سِيمَا مَا انضاف إِلَى ذَلِك من إطباق جُمْهُور الْأَئِمَّة على تَسْمِيَة الْكِتَابَيْنِ بالصحيحين، وَهَذَا معنى لم يحصل لغير من خرج عَنهُ فِي الصَّحِيح، فَهُوَ بِمَثَابَة إطباق الْجُمْهُور على تَعْدِيل من ذكر فيهمَا"[4].

وقال أيضًا: "وَرُوَاتُهُمَا [أي البخاري ومسلم] قَدْ حَصَلَ الِاتِّفَاقُ عَلَى القَوْلِ بِتَعْدِيلِهِمْ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ، فَهُمْ مُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي رِوَايَاتِهِمْ، وَهَذَا أَصْلٌ لَا يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ"[5].

وعلق الشوكاني على صحة حديث من عادى لي وليًا بقوله: "فكل رواته قد جاوزوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن"[6].

(1) انظر: "الفتح" لابن حجر 391/1.

(2) انظر: "المنهاج شرح صحيح مسلم" 25/1.

(3) انظر: "رفع اليدين في الصلاة" 240/1.

(4) انظر: "فتح الباري" 384/1.

(5) انظر: "نزهة النظر" ص118.

(6) انظر: "قطر الولي" ص218.

المبحث الثاني: أحاديث إسماعيل بن أبي أويس التي أعلها ابن عدي في "الكامل" بالتفرد

المطلب الأول-التعريف بابن عدي

1-اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني الشافعي، ويعرف بابن القطان[1].

2-شيوخه وتلاميذه:

من شيوخه: أبي عبد الرحمن النسائي، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر بن خزيمة.

ومن تلاميذه: أبي العَبَّاسِ بن عُقْدَة، وَأَبي سَعْدٍ المَالِيْنِيّ، وَحَمْزَة بن يُوْسُفَ السَّهْمِيّ[2].

3-مولده ونشأته وثناء العلماء عليه:

مولده ونشأته: لقد ولد ونشأ ابن عدي بمدينة جرجان -وهي الآن في حدود دولة إيران-، وكان مولده يوم السبت، غرة ذي القعدة، سنة سبع وسبعين ومائتين، وهي نفس السنة التي مات فيها أبو حاتم الرازي[3]، وقد طلب العلم مبكرًا سنة ثمان وثمانين ومئتين وهو ابن أحد عشر سنة[4].

وقد أقام بجرجان سبع سنين يطلب العلم من علمائها على عادة المحدثين[5].

ثناء العلماء عليه: قال تلميذه السهمي: "كان أبو أحمد ابن عدي حافظًا متقنًا لم يكن في

(1) انظر: "تاريخ جرجان" ص266.

(2) انظر: "سير أعلام النبلاء" 154/16.

(3) انظر: "تاريخ جرجان" ص266.

(4) وقد صرح بذلك تحت ترجمة معاوية بن يحيى الأطرابلسي. انظر: "الكامل" 140/8.

(5) انظر: "تذكرة الحفاظ" 102/3.

زمانه مثله"[1]. وقال الخليلي: "عديم النظير حفظًا، وجلالة"[2].

4-وفاته ومؤلفاته:

وفاته: توفي -رحمه الله- سنة 365هـ، ليلة السبت، وصلى عليه أَبُو بكر الإسماعيلي، ودفن بجنب مَسْجِد كرز بْن وبرة[3].

مؤلفاته:

-"الكامل في ضعفاء الرجال"[4].

-"أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)"[5].

المطلب الثاني-التعريف بـ"الكامل في الضعفاء"

تسميته: نص ابن عدي في مقدمة كتابه على اسمه، فقال: "وَسَمَّيْتُهُ كِتَابُ الْكَامِلِ فِي ضُعَفَاءِ الرِّجَالِ"[6].

ثناء العلماء على الكتاب: لقد اتفق المحدثون على مدح كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وتعظيمه، فقال حمزة بن يوسف السهمي (ت427): "سألت أبا الْحَسَن الدارقطني أَن يصنف كتابًا فِي ضعفاء المحدثين. فَقَالَ لِي: أليس عندك كِتَاب بْن عَدِي؟ فَقُلْتُ: نعم، قَالَ: فِيهِ كفاية لا يزاد عَلَيْهِ"[7].

وقال أبو يعلى الخليلي (ت446) تحت ترجمة ابن عدي: "وَلَهُ تَصْنِيفٌ فِي الضُّعَفَاءِ مَا صَنَّفَ أَحَدٌ مِثْلَهُ"[8].

وقال عنه الذهبي (ت748): "هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك"[9].

---

(1) انظر: "تاريخ جرجان" ص266.

(2) انظر: "الإرشاد" 794/2.

(3) انظر: "تاريخ جرجان" ص266.

(4) وقد طبع عدة طبعات، منها طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق عادل عبد الموجود وآخر، سنة 1418هـ.

(5) وقد طبعته دار البشائر الإسلامية، بتحقيق د/عامر حسن صبري، سنة 1414هـ.

(6) انظر: "الكامل" 79/1.

(7) انظر: "تاريخ جرجان" ص267.

(8) انظر: "الإرشاد" 795/2.

(9) انظر: "الميزان" 2/1.

منهج ابن عدي في كتابه باختصار:

1-رتب أسماء التراجم على ترتيب حروف المعجم، مراعيًا في ذلك الحرف الأول دون غيره، ثم ترجم لأصحاب الكنى، وقد بدأ بأحمد بن بشير، وانتهى بمولى سباع، وقد بلغ عددُ تراجمه ستًّا ومائتين وألفين ترجمةً (2206).

2-لقد بذل جهده في استيعاب جميع الرواة المتكلم فيهم ولو كانوا من رجال الصحيحين، ولكن فاته الكثير فاستدركهم عليه من جاء بعده كالذهبي وغيره.

3-غالبًا ما يختم كل ترجمة برواية أبرز الأحاديث المنتقدة على صاحب الترجمة، وقد نص على ذلك في مقدمته فقال: "وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مِمَّا رَوَاهُ مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ"[1].

4-غالبًا ما يختم كل ترجمة بما توصل إليه من الحكم على الراوي حسب اجتهاده، من خلال موازنته لأقوال علماء الجرح والتعديل، واستقراء مرويات صاحب الترجمة.

5-لقد صنف المحدثون ابن عدي من المعتدلين المنصفين في حكمهم على الرواة جرحًا وتعديلا، كأحمد بن حنبل، والبخاري وأبي زرعة[2].

المطلب الثالث-التعريف بالتفرد

التفرد لغة: تفرد على وزن تفعل الخماسي، وهو مصدر للفعل تفرد يتفرد تفردًا، وأصله الثلاثي فرد، "والْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وُحْدَةٍ"[3].

التفرد اصطلاحًا: هو ما يتفرد به الراوي بأي وجه من وجوه التفرد[4].

أقسام التفرد وحكمهُ: التفرد على قسمين: تفردٌ مطلقٌ، وتفردٌ نسبيٌّ.

أماُ المطلقُ: فهوَ ما تفرَّدَ بهِ راوٍ واحدٌ عنْ بقية الرُّواةِ، فلمْ يروِهِ أحدٌ غيرُهُ لا لفظًا ولا معنى. وهوَ بمعنى الغريبَ، ويدخلُ فيهِ الشَّاذُّ والمنكرُ.

وأما التفردُ النِّسبيُّ: فهوَ ما يقعُ فيهِ التَّفرُّدُ بالنِّسبةِ إلى جهةٍ خاصَّةٍ أيَّاً كانتْ تلكَ الجهةُ، كتفرد شخص عن شخص، أو أهل بلد عن شخص، أو شخص عن أهل بلد، أو أهل

(1) انظر: "الكامل" 79/1.

(2) انظر: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ص172.

(3) انظر: "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس 500/4.

(4) انظر: "منهج النقد" لنور الدين عتر ص399.

البلد عن أهل بلد أخرى[1].

وقد لخص ابن رجب حكم التفرد بقوله: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: "إنه لا يتابع عليه"، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرد الثقات الكبار، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[2]. وفي الجملة يرجع تفصيل حكم رواية التفرد إلى الحالات التالية:

الأولى- إذا خالف رواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، وهو إما شاذ أو منكرً.
الثانية- إذا لم يخالف، وكان الرَّاوي ضابطًا متقنًا، أو دون ذلك قليلًا، فهذا بين الصحيحً والحسن.
الثالثة-إذا لم يخالف، وكان الراوي ممن لا يحتمل التفرد، فيكون كذلك شاذًا أو منكرًا.

المطلب الرابع-الأحاديث موضع الدراسة

لقد انتقد ابن عدي في كتابه "الكامل في الضعفاء" ثلاثة أحاديث على إسماعيل بن أبي أويس، وأعلها بالتفرد، كما يلي:

الحديث الأول- قال ابن عدي: "حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ جَعْفَرٍ الإِمَامُ، حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بُرْدَانَ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَر بْنِ عَبد اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بِسْرِ بْنِ سَعِيد، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَن رسُول اللَّهِ ﷺ قَال: "صَلاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاتِهِ فِي مسجدي هذا، إلا المكتوبة".

ثم قال -بعد أن روى له حديثًا آخر-: "وهذان الحديثان لا أعرفهما إلا بإسماعيل بن أبي أويس"[3].

قلت: الحديث أخرجه آدم بن أبى إياس في "جزئه" (حديث رقم6)، والبخاري في "التاريخ الكبير" 292/1، وأبو علي الصواف في "الفوائد" (رقم44-مخطوط)، والطبراني في

(1) انظر: "النكت" لان حجر 705/2.

(2) انظر: "شرح علل الحديث" ص208.

(3) انظر: "الكامل" 526/1. وفي المطبوعة "عَنْ بِسْرِ بْنِ سَعِيد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ" بزيادة (عن أبيه)، وهو خطأ من الناسخ، والتصويب من مصادر الرواية الأخرى.

"المعجم الصغير" (رقم544)، و"المعجم الأوسط" (رقم4187)، و"المعجم الكبير" (رقم4893)، وتمام في "فوائده" (رقم60)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" 432/1، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" 138/43، 263/54، كلهم من طريق إِسْمَاعِيل بْن أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بَرْدَانَ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى بَنِي عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، به.

وقال الطبراني في "الأوسط": "لَمْ يُسْنِدْ بَرَدَانُ بْنُ أَبِي النَّضْرِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ[1]، تَفَرَّدَ بِهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ".

قلت: وهذا إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين سوى بردان، وهو إِبْرَاهِيم بن سالم بن أَبي أمية القرشي التَّيْمِيّ، أبو إسحاق المدني وهو ثقة لم يخرجا له[2]، قال العلائي: "وهذا الإسناد على شرط البخاري سوى إبراهيم بن أبي النضر؛ فقد احتج بهم كلهم سواه، وإبراهيم هذا وثقه محمد بن سعد وأبو حاتم بن حبان ولم يضعفه أحد، وقد ثبته الإمام أبو عمر بن عبد البر واحتج به"[3].

هذا والحديث لم يتفرد به إسماعيل بن أبي أويس كما ذكر ابن عدي والطبراني، فقد تابعه جماعة من الثقات، وهم:

الأول-عبد الله بن وهب (ت197): وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين[4].

أخرجه أبو داود في "سننه" (رقم1044)، والبغوي في "شرح السنة" (رقم995).

الثاني- معلى بن منصور (ت211): ثقة فقيه من رجال الشيخين[5].

أخرجه المروزي في "مختصر قيام الليل" ص230، وأبو العباس الأصم في الثالث من حديثه (289)، والبغوي في "شرح السنة" (رقم996).

---

(1) وليس كما قال الطبراني، فقد ترجم له ابن سعد في "الطبقات" 553/7، وقال: "وكان ثقة له أحاديث"، وهو كما قال؛ فقد أخرج في "طبقاته" 156/8 قال: حدثني بردان بن أبي النضر، عن أبيه، عن عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: "لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم"؛ لقوله: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: 51].

(2) انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (رقم173)، "تحرير التقريب" (رقم176).

(3) انظر: "مجموع رسائل الحافظ العلائي" 236/1.

(4) انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (رقم3645)، "التقريب" (رقم3694).

(5) انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (رقم6101)، "التقريب" (رقم6806).

الثالث-يحيى بن صالح الوحاظي (ت222): ثقة من رجال الشيخين[1].

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (رقم2058).

الرابع-هِشَام بْن عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيّ (ت221): وثقه أبو حاتم، وزاد ابنه: "يحتج بحديثه"، وضعفه العجلي، وابن حبان[2].

أخرجه الطوسي في "مختصر الأحكام" (رقم428)، وقال: "وَقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَرَوَاهُ مُوسَى بن عقبَة وَإِبْرَاهِيم ابْن أَبِي النَّضْرِ مَرْفُوعًا، وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أصح".

الخامس-محمد بن معاوية بن أعين الجمحي(ت229): متروك؛ لأنه كان يلقن[3].

أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" 416/5، خمستهم (ابن وهب، ومعلى، والوحاظي، وهشام، والجمحي) عن سُلَيْمَان بْن بِلالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي النَّضر، عَن أَبِيه، عَن بسر بن سعيد، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، به.

فهذه المتابعات دلت على أن إسماعيل بن أبي أويس لم يتفرد برواية هذا الحديث. والحديث صححه العيني[4]،

هذا وقد توبع أيضًا "سليمان بن بلال"، فأخرج الطبراني في "المعجم الكبير" 144/5، قال: حدثنا أبو حَصِين القاضي: ثنا يحيى الحماني: ثنا عبد العزيز حدثني بردان بن أبي النضر، به، مثله. و"عبد العزيز" هو ابن محمد الدراوردي"، والجمهور على توثيقه[5].

و"يحيى بن عبد الحميد الحماني" مختلف فيه، وقد اتهم بسرقة الحديث، ولكن قال ابن عدي: "وليحيى الحماني مسند صالح... ولم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير

(1) وثقه ابن معين وابن عدي والذهبي. انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (رقم6846)، "تحرير التقريب" (رقم7568).

(2) انظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (رقم256)، "المجروحين" 90/3، "التقريب" (رقم3694).

(3) انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (رقم5618)، "التقريب" (رقم6310).

(4) انظر: "عمدة القاري" 5/ 267.

(5) انظر: "تهذيب الكمال" (رقم3470).

فأذكرها، وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ"[1].

وأصل الحديث رواه الشيخان مع بيان سبب ورود الحديث عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ، فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لَيَالِيَ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ:

"**قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ**"[2]. كذا بدون قيد "في مسجدي هذا"؛ ولهذا حكم بعض المحققين بشذوذها[3]؛ لمخالفتها رواية الإطلاق هذه، وفي ذلك نظر؛ بدلالة فحوى الخطاب وبالقرائن المحتفة بسبب الورود أن صلاته النافلة في بيته أفضل من صلاته في مسجد رسول الله ﷺ[4].

الحديث الثاني-قال ابن عدي: حَدَّثَنَا بُهْلُولُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنُ بُهْلُولٍ الأَنْبَارِيُّ، حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثني زَيْدُ بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَر قَالَ: خَرَجْتُ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا رَجَعْتُ، قَال لِي عُمَر: مَنْ صَحِبْتَ؟ قُلْتُ: رَجُلًا مِنْ بَكْرٍ، فَقَالَ عُمَر: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَخُوكَ الْبَكْرِيُّ فَلا تَأْمَنْه".

ثم قال ابن عدي: "وهذان الحديثان لا أعرفهما إلا بإسماعيل بن أبي أويس"[5].

قلت: الحديث أخرجه البزار في "المسند" (رقم291)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" 72/2، والطبراني في "المعجم الأوسط" (رقم3774)، وابن عدي في "الكامل" 526/1، وأبو الشيخ في "أمثال الحديث" (رقم118).

كلهم من طرق عن ابْن أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: نا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَسْلَمَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ، به.

(1) انظر: "الكامل"98/9.

(2) أخرجه البخاري (رقم698)، ومسلم (رقم781).

(3) كالحويني في "تنبيه الهاجد" 200/1، ومصطفى العدوي في "سلسلة الفوائد الحديثية والفقهية" 345/2.

(4) انظر: "فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود" لياسر آل عيد 207/11.

(5) انظر: "الكامل"98/9.

قال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِيهِ رَجُلَانِ لَيِّنٌ حَدِيثُهُمَا، أَحَدُهُمَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْآخَرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا".

وقال العقيلي: "لَا يُتَابَعُ -يعني زَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ-عَلَيْهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ".

وقال ابن عدي: "وهذان الحديثان لا أعرفهما إلا بإسماعيل بن أبي أويس".

وقال ابن القيسراني: "وَهَذَا مُنكر، وَهُوَ الَّذِي أنكرهُ البُخَارِيّ على زيد. وروى إِسْمَاعِيل بن أَبى أويس: عَن زيد، وَهُوَ أَيْضا يعرف بِهِ، وَمِمَّا أنكر عَلَيْهِ"[1].

قلت: علته "زيد بن عبد الرحمن، وأبوه".

أما "زيد"، فهو "منكر الحديث" كما قال البخاري، والدارقطني[2]، وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء"[3]، وقال أبو حاتم الرازي: "هو مجهول، ليس بالقوي، ضعيف الحديث، روى عن أبيه عن جده حكايات ورؤية ويروي عن أبيه حديثا منكرًا لا أدري منه أو من أبيه"[4]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدًّا، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أبيه، لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن ههنا جنبنا عن إطلاق الجرح عليه دون الاختبار، على أن الواجب تنكب حديثه لوجود المناكير فيه"[5]، وقال ابن عدي: "وَلَا أَعْلَمُ رَوَاهُ غَيْرُ زَيْدُ بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ عُمَر وَزَيْدٌ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا أَظُنّ أَنَّ لِزَيْدٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثَيْنِ أَوْ ثَلاثَةٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ مُنْكَرٌ"[6].

وأما "عبد الرحمن بن زيد"، فضعفه أحمد، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو داود،

---

(1) انظر: "ذخيرة الحفاظ" 1/ 256.

(2) انظر: "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم128)، "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (رقم228).

(3) انظر: "أسامي الضعفاء" (رقم111).

(4) انظر: "الجرح والتعديل" (رقم2573). وهو يشير بذلك إلى حديث موضوع رواه ابن عدي عن الشَّافِعِيّ "الكامل" 443/5، قَالَ: قِيلَ لعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ حَدَّثَكَ أَبُوكَ عَنْ جَدِّكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ سَفِينَةَ نُوحٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ فَصَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ» ؟ قَالَ: نَعَمْ. وذكر لمالك بن أنس رجل، حَدَّثَنا. فقيل له: من حدثك؟ فذكر إسنادًا فقال له مالك: "اذهب إلى عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أسلم يحدثك، عن أبيه عن نوح".

(5) انظر: "المجروحين" (رقم366).

(6) انظر: "الكامل" 165/4.

والنسائي، والترمذي، وابن حجر، وغيرهم[1].

ولهذا قَال البزار: "أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره التي رواها.... وأنه ليس بحجة فيما يتفرد به"[2].

فهذا إسناده ضعيف جدًا، والتفرد واقع في أصل الإسناد من جهة زيد بن عبد الرحمن وأبيه وليس من إسماعيل بن أبي أويس.

وللحديث شاهد ضعيف رواه أبو داود (رقم4861)، وابن سعد "الطبقات الكبرى" 200/5، وأحمد في "المسند" (رقم22492)، والبخاري -معلقًا-في "التاريخ الكبير" 39/7، والفاكهي في "أخبار مكة" (رقم1606)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (رقم1320)، وابن قانع في "معجم الصحابة" 214/2، والطبراني في "المعجم الكبير" (رقم73) 36/17، وأبو الشيخ في "الأمثال" (رقم119)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (رقم5004-5006)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (رقم50445)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" 424/45 كلهم من طرق عن محمد بن إسحاق، عن عيسى بنِ معمر، عن عبدِ الله بنِ عمرو بنِ الفَغْواء الخُزاعيّ، عن أبيه، به. مطولًا ومختصرًا. وقد صرح "محمد بن إسحاق" بالسماع عند البخاري.

وهذا إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى- "عيسى بن معمر"، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا[3]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[4]، وقال الذهبي في "الميزان": "صالح الرواية"، وفي "الكاشف": "ضُعِف"؛ لتضعيف الأزدي له[5]، ولخص الحافظ حاله بقول: "لين"[6]. وقد تفرد به.

الأخرى-جهالة "عبد الله بن عمرو"، وقد سُمّي في بعض الطرق "عبد الله بن علقمة"، بسبب الاختلاف في اسم أبيه الصحابي "عمرو بن الفغواء"، وهذا لا يضر.

(1) انظر: "تهذيب الكمال" (رقم3820)، "تقريب التهذيب" (رقم3865).

(2) انظر: "مسند البزار" 277/15.

(3) انظر: "التاريخ الكبير" 395/6، "الجرح والتعديل" 288/6.

(4) انظر: "الثقات " 233/7.

(5) انظر: "الميزان" (رقم6610) ، "الكاشف" (رقم4399).

(6) انظر: "التقريب " (رقم5327).

و"عبد الله بن عمرو" ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا[1]، وأورده ابن حبان في "الثقات"[2]، وسماه "عبد الله بن عمرو بن علقمة"، وقال الذهبي: "لا يُعرف"[3]، وقال ابن حجر: "مستور"[4].

والحديث ضعفه الألباني[5].

ويوجد له شاهد آخر رواه أبو الشيخ في الأمثال (رقم120) قال: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصِّغَارُ الْبَغْدَادِيُّ، ثَنَا مَخْلَدُ بْنُ مَالِكٍ، ثَنَا عَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَخْبَرَنِي الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**أَخُوكَ الْبَكْرِيُّ فَلَا تَأْمَنْهُ**". كذا مختصرًا.

وهذا إسناده لا بأس به في الشواهد والمتابعات؛ فـ"عطاف بن خالد" مختلف فيه، والراجح ما قاله ابن حجر: "صدوق يهم"[6]، و"مخلد بن مالك" هو السكسكي، قال أبو زرعة زرعة وابن حجر: "لا بأس به" يعني في الاعتبار به، وهذا ما عناه أبو حاتم بقوله: "شيخ"[7]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[8]، واسم الراوي "إبراهيم الصغار" وقع فيه تصحيف، وصوابه وصوابه -فيما يظهر لي-"إبراهيم بن محمد بن الصفار" وهو الرقي، وهو شيخ لأبي عوانة، ومن رجال ابن حبان في صحيحه[9]، وترجم له ابن منده وكناه بأبي إسحاق، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلًا[10].

والعسكري، هو الحافظ صاحب كتاب "السرائر"، وثقه ابن مردويه[11].

وهو بما قبله حسن لغيره؛ ولهذا رمز له السيوطي بالحسن[1].

---

(1) انظر: "التاريخ الكبير" 39/7، "الجرح والتعديل" (رقم553).

(2) انظر: "الثقات " 39/5.

(3) انظر: "الميزان" (رقم4488).

(4) انظر: "التقريب" (رقم3504).

(5) انظر: "السلسلة الضعيفة" (رقم1205).

(6) انظر: "التقريب" (رقم4612).

(7) انظر: "الجرح والتعديل" (رقم1601)، "التقريب" (رقم6539).

(8) انظر: "الثقات " 186/9.

(9) انظر: "صحيح ابن حبان" (رقم3478).

(10) انظر: "فتح الباب في الكنى والألقاب " (رقم145).

(11) انظر: "سير أعلام النبلاء" 463/14.

إذا تقرر ما سبق فقد برأت ذمة إسماعيل بن أبي أويس من عهدة هذا الحديث أيضًا.

الحديث الثالث-قال ابن عدي: أَخْبَرنا الْقَاسِمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ كَاسِبٍ، حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبد اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَن النَّبيّ ﷺ قَال: إِذَا وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ طَعَامًا، فَسَمُّوا عَلَيْهِ لا يُشْرِكُكُمْ فِي أَرْزَاقِكُمُ الَّتِي قَسَمَ اللَّهُ عز وجل لَكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِلا تَفْعَلُوا يُشَارِكُكُمْ فِي أَرْزَاقِكُمْ.

قَالَ الشَّيْخُ -ابن عدي-: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ عَنْ مَالِكٍ، لا أَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْهُ"[2].

قلت: وهو كما قال، وإسناده لا بأس به في الشواهد والمتابعات كما تقدم في ترجمة ابن أبي أويس، وللحديث طرق أخرى أخرجها مسلم (رقم2018) وغيره من طريق عن ابْنِ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **"إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ. وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَدْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ. وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ، قال: أدركتم المبيت والعشاء"**.

أما ما أخرجه عبد بن حميد في "المنتخب" (رقم1106)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" 228/2، من طريق حَرَام بْن عُثْمَانَ، عَنِ ابْنَيْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ بَابَ حُجْرَتِهِ فَلْيُسَلِّمْ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ قَرِينُهُ الَّذِي مَعَهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَإِذَا دَخَلْتُمْ حُجُرَكُمْ، فَسَلِّمُوا يَخْرُجُ سَاكِنُهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ، وإذا رَحَلْتُمْ فَسَمُّوا عَلَى أَوَّلِ حِلْسٍ تَضَعُونَهُ عَلَى دَوَابِّكُمْ، لَا يُشْرِكَكُمْ فِي مَرْكِبِهَا الشَّيْطَانُ، فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَفْعَلُوا شَرَكَكُمْ، وَإِذَا أَكَلْتُمْ فَسَمُّوا حَتَّى لَا يُشْرِكَكُمْ فِي طَعَامِكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا شَرَكَكُمْ فِي طَعَامِكُمْ".

(1) قال المناوي: "وقد رمز المؤلف لحسنه ولعله لاعتضاده... وأخوك البكري: بكسر الموحدة أي الذي ولده أبواك أولا وهذا على المبالغة في التحذير أي أخوك شقيقك خفه واحذر منه ولا تأمنه فضلا عن الأجنبي فالتحذير منه أبلغ". انظر: "فيض القدير" 222/1:

(2) انظر: "الكامل" 526/1.

فإسناده ضعيف جدًا؛ فيه "حرام بن عثمان"، وهو متروك الحديث باتفاق علماء الجرح والتعديل؛ لغلوه في التشيع وقلبه الأسانيد.

قال ابن الجوزي: "هَذَا حَدِيثٌ لا يصح، والمتهم به حرام، قال مالك والنسائي: ليس بثقة، وقال الفلاس: متروك الحديث، وقال الشافعي، ويحيى، والسعدي: الحديث عن حرام حرام"[1].

ويشهد لحديث إسماعيل بن أبي أويس الأحاديث التالية:

أولًا- ما أخرجه مسلم (رقم2017) عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم طَعَامًا لَمْ نَضَعْ أَيْدِيَنَا، حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَيَضَعَ يَدَهُ. وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ، مَرَّةً، طَعَامًا. فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَأَنَّهَا تُدْفَعُ. فَذَهَبَتْ لِتَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهَا. ثُمَّ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ كَأَنَّمَا يُدْفَعُ. فَأَخَذَ بِيَدِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَإِنَّهُ جَاءَ بِهَذِهِ الْجَارِيَةِ لِيَسْتَحِلَّ بِهَا. فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا. فَجَاءَ بِهَذَا الْأَعْرَابِيِّ لِيَسْتَحِلَّ بِهِ. فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يدها**".

ثانيًا-ما أخرجه أبو داود (رقم3768)، وأحمد (رقم18963)، والنسائي في "السنن الكبرى" (رقم6725)، والحاكم في "المستدرك" (رقم7089) من طرق عن جابر بن صُبْحٍ، حدَّثنا المثنى بنُ عبدِ الرحمن الخُزاعيُّ عن عمّه أميةَ بن مَخشيٍّ - وكان مِن أصحابِ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: كان رسولُ الله ﷺ جالسًا ورجلٌ يأكُلُ، فلم يُسَمِّ حتَّى لم يَبْقَ من طعامِهِ إلا لُقمةٌ، فلما رفعَها إلى فيه قال: باسم الله أولَه وآخرَه، فضحك النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال: "**ما زالَ الشيطانُ يأكلُ معَه، فلما ذَكرَ اسمَ الله استقاءَ ما في بَطنِهِ**". وإسناده لا بأس به في الشواهد، "المثنى" قال عنه ابْن المديني: "مجهول؛ لم يرو عَنْه غير جابر بْن صبح"[2]؛ ولهذا قال عنه الحافظ: "مستور"[1]. وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ

(1) انظر: "العلل المتناهية" 229/2، وقال أحمد: "ترك الناس حديثه". انظر: "الميزان" (رقم1766).

(2) انظر: "تهذيب الكمال" (رقم5774).

الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، ووافقه الذهبي.

إذا تقرر ما سبق فالمقصود بالنكارة في قول ابن عدي "وَهَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ عَنْ مَالِكٍ، لا أَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْهُ" هو تفرد إسماعيل المطلق برواية هذا الحديث عن مالك، وهذا لا يستلزم تضعيفه للحديث؛ بدلالة ثنائه عليه بقوله: "وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ابْنُ مَعِين وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ، يُحَدِّثُ عَنْهُ الْكَثِيرُ، وَهو خَيْرٌ مِنْ أَبِيهِ أَبِي أُوَيْسٍ".

وهذا مثل حال "بريد بن عبد الله الأشعري"، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، والترمذي، وأبو داود. وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ليس بذلك القوي". وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين يكتب حديثه"[2]، فعلق ابن عدي على مروياته بقوله: "وَأُنْكِرُ مَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرْتُهُ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عز وجل بِأُمَّةٍ خَيْرًا قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا، وَهَذَا طَرِيقٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ وَقَدْ أَدْخَلَهُ قَوْمٌ فِي صِحَاحِهِمْ، وَأَرْجُو أَنْ لا يَكُونَ ببريد هذا بأسا"[3].

وقد علق ابن حجر على مصطلح "المنكر" عند المتقدمين بقوله: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له"[4].

الخاتمة

الحمد لله على إنعامه والشكر له على إحسانه، فهذه أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة:

أولًا-أن حديث "إسماعيل" في الصحيحين وغيرهما صحيح إذا حدث من أصوله، ويتوقف فيما يتفرد به.

ثانيًا-عدم ثبوت إقراره على نفسه بالوضع، واتهامه بالكذب، وسرقة الحديث، كما لا يوجد ما يقتضي تضعيفه مطلقًا .

ثالثا-ما تفرد به، فعامة علماء الجرح والتعديل على وصفه بالغفلة فيما يرويه من حفظه

(1) انظر: "التقريب" (رقم6472).

(2) انظر: "تهذيب الكمال" (رقم659).

(3) انظر: "الكامل" 247/2.

(4) انظر: "هدي الساري مقدمة فتح الباري" ص437.

ولم يتابع عليه، فمثل هذا يتوقف فيه .

رابعًا-جميع مروياته التي انتقدها ابن عدي وهي ثلاثة أحاديث، وخلاصة ما توصلت إليه بعد دراستها ما يلي:

الحديث الأول-لم يتفرد به إسماعيل بن أبي أويس كما زعم ابن عدي والطبراني، فقد تابعه جماعة من الثقات، وهم: عبد الله بن وهب، ومعلى بن منصور، ويحيى بن صالح الوحاظي، وهِشَام بْن عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيّ، وهذه المتابعات دلت على أن إسماعيل بن أبي أويس لم يتفرد برواية هذا الحديث، وقد صححه العيني.

الحديث الثاني- التفرد فيه واقع في أصل الإسناد من جهة زيد بن عبد الرحمن وأبيه وليس من إسماعيل بن أبي أويس، وإسناده ضعيف جدًا، وله شاهد إسناده لا بأس به، فهو حسن لغيره.

الحديث الثالث-تفرد به إسماعيل بن أبي أويس عن مالك كما قال ابن عدي، وإسناده لا بأس به في المتابعات والشواهد، وله طرق وشواهد في مسلم وغيره.

التوصيات:

1-هذا وأوصي الباحثين العناية بدراسة تراجم الرواة المختلف فيهم، خاصة رجال الصحيحين.

2-أهمية جمع أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة المختلف فيهم، ودراسة هذه الأقوال والموازنة بينها، واستخلاص الحكم على هؤلاء الرواة.

قائمة المصادروالمراجع:

1) "القرآن الكريم "رواية حفص عن عاصم، الخط العثماني.
2) "الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما" ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)- تحقيق: عبد الملك بن دهيش-الناشر: دار خضر - بيروت – لبنان-ط3، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
3) "أحوال الرجال" إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)-المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي-دار النشر: حديث اكاديمي - فيصل آباد، باكستان.
4) "أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه" أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المكي (من القرن الثالث الهجري)- تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش-الناشر: دار خضر – بيروت-ط2، 1414 هـ - 1994 م.
5) "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" خليل بن عبد الله القزويني (ت446هـ) تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس -ط1- مكتبة الرشد – الرياض-1409هـ.
6) "أسامي الضعفاء" و جزء من كتاب: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي-تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي--الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية-ط1، 1402 هـ - 192 م.
7) "الأسامي والكنى" أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أَحمد النيسابوري الكرابيسي (ت ٣٧٨ هـ)-المحقق: أبو عمر الأَزهري-الناشر: دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة – مصر-ط1- ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
8) "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى" عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)- تحقيق: عبد الله السوالمة-الناشر: دار ابن تيمية -الرياض - السعودية-ط1، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
9) "إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل" ياسين مهدي صالح الدليمي-رسالة ماجستير-كلية أصول الدين-الجامعة الإسلامية-العراق-1426هـ-2006م.
10) "الاقتراح في بيان الاصطلاح" محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
11) "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب" علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت475هـ) ط1- دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان-1411هـ-1990م.
12) "اللازمات والتتبع للدارقطني" علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)-دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل الوداعي-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-ط2، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
13) "الأمثال في الحديث النبوي" أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت 369 هـ)-المحقق: عبد

العلي عبد الحميد حامد-الناشر: الدار السلفية - بومباي – الهند-ط2، 1408 - 1987 م.

14) "الأنساب" عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره (ط1- مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- 1382هـ- 1962م.

15) "البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج" محمد بن علي بن آدم الإثيوبي-الناشر: دار ابن الجوزي – الرياض-ط1 (١٤٢٦ - ١٤٣٦هـ).

16) "البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ": أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت826هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان- بيروت.

17) "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ) تحقيق: بشار عوّاد معروف -ط1- دار الغرب الإسلامي-2003م.

18) "تاريخ ابن معين" يحيى بن معين (ت233هـ) (رواية الدوري) تحقيق : أحمد محمد نور سيف (ط1- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة-1399هـ-1979م).

19) "تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)"-المحقق: د. أحمد محمد نور سيف-الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

20) "تاريخ أصبهان" أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)-المحقق: سيد كسروي حسن الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-ط1، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

21) "تاريخ بغداد وذيوله" أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا -ط1-دار الكتب العلمية – بيروت- 1417هـ.

22) "تاريخ جرجان" أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي (ت 427هـ)-المحقق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان- الناشر: عالم الكتب – بيروت-ط41407 هـ - 1987 م.

23) "تاريخ دمشق" علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي -دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- 1415هـ - 1995م.

24) "التاريخ الكبير" محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)-دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد - الدكن.

25) "التاريخ الكبير" المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث- أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ) تحقيق: صلاح بن فتحي هلال -ط1-الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة- 1427هـ - 2006م.

26) -تحرير تقريب التهذيب" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) محرره الدكتور/ بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط -ط1-مؤسسة الرسالة-بيروت – لبنان- 1417هـ - 1997م.

27) "تذكرة الحفاظ" محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)-وضع حواشيه: زكريا عميرات-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط1، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.

28) "تقريب التهذيب" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تحقيق: محمد عوامة (دار الرشيد – سوريا-ط1- 1406هـ – 1986م.

29) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ق" أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (ت463 هـ)- حققه: بشار عواد معروف، وآخرون-الناشر: مؤسسة الفرقان – لندن-ط1، 1439 هـ - 2017 م.

30) "تهذيب التهذيب" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)- الناشر: مطبعة دائرة المعارف، الهند- ط1، ١٣٢٦هـ.

31) "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف -ط1-مؤسسة الرسالة – بيروت-1400هـ– 1980م.

32) "تَنْبِيهُ الهَاجِدْ إِلَى مَا وَقَعَ مِنَ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الأَمَاجِدِ" أبو إسحاق الحويني الأثري-الناشر: المحجة.

33) "الثقات" محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)- الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند-ط1، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.

34) "الجرح والتعديل" عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ) نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند-ط1- دار إحياء -التراث العربي- بيروت- 1271هـ- 1952م.

35) "الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل" أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)-رواية: المروذي وغيره- المحقق: وصى الله بن محمد عباس-الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند-ط1، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

36) "الجامع الكبير"="سنن الترمذي"-أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)-حققه: بشار عواد معروف-الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت-ط1، ١٩٩٦ م.

37) "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ق وسننه وأيامه" = "صحيح البخاري" محمد بن إسماعيل البخاري (ت256) -المحقق: مصطفى البغا-الناشر: (دار ابن كثير، اليمامة) – دمشق-ط5، 1414هـ - 1993م.

38) "جمهرة أنساب العرب" علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ)-تحقيق: عبد السلام محمد هارون- الناشر: دار المعارف – مصر-عام النشر: ١٩٦٢ م.

39) "خصائص مسند الإمام أحمد" محمد بن عمر بن أحمد المديني، أبو موسى (ت 581هـ)-الناشر: مكتبة التوبة-الطبعة: 1410هـ-1990م.

40) "ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)" محمد بن طاهر بن علي المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)-المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي-الناشر: دار السلف – الرياض-ط1، 1416 هـ -1996م.

41) "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)-المحقق: محمد شكور الميادیني- الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء-ط1، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

42) "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (مطبوع ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث»)- محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)-المحقق: عبد الفتاح أبو غدة-الناشر: دار البشائر – بيروت-ط4، 1410هـ، 1990م.

43) "ديوان الضعفاء والمتروكين" محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)-المحقق: حماد بن محمد الأنصاري-الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة-ط2، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

44) "رفع اليدين في الصلاة" محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)-المحقق: علي بن محمد العمران- الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)-ط4، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

45) "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين" يحيى بن معين (ت233هـ) تحقيق: أحمد محمد نور سيف -ط1- مكتبة الدار - المدينة المنورة- 1408هـ- 1988م.

46) "سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل" أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني (ت ٤٢٥هـ)-تحقيق: مجدي السيد إبراهيم-الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

47) "سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني" علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)-المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر-الناشر: مكتبة المعارف – الرياض-ط1، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

48) "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420 هـ)-الناشر: مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية-ط1(1412 هـ = 1992 م) - (1425 هـ).

49) "سنن أبي داود" أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت٢٧٥ هـ)-المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخر -الناشر: دار الرسالة العالمية-ط1، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

50) "سنن ابن ماجه" أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت٢٧٣ هـ)-المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون-الناشر: دار الرسالة العالمية-ط1 ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

51) "سنن الترمذي"="الجامع الكبير".

52) "السنن الصغرى" أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)-المحقق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون- الناشر: دار الرسالة العالمية-ط1، 1439 هـ - 2018 م.

53) "السنن الكبير" أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)-تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي-الناشر: مركز هجر – القاهرة-ط1، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

54) "السنن الكبرى" أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)-حققه: حسن عبد المنعم شلبي-بإشراف: شعيب الأرناؤوط-الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت-ط1، 1421 هـ - 2001 م.

55) "سير أعلام النبلاء" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ) بإشراف شعيب الأرناؤوط -ط3-مؤسسة الرسالة-بيروت- 1405هـ-1985م.

56) -"شرح السنة" محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516 هـ)-تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر-الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت-ط2- 1403 هـ - 1983 م.

57) "شرح علل الترمذي" عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت 795هـ)-المحقق: همام عبد الرحيم سعيد-الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن-ط1، 1407هـ - 1987م.

58) "شرح معاني الآثار" أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت 321 هـ)-حققه: محمد سيد جاد الحق وآخرون-الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان-ط1، 1414 هـ - 1994 م.

59) "صحيح البخاري"="الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ق وسننه وأيامه".

60) "صحيح ابن خزيمة" محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي -المكتب الإسلامي – بيروت.

61) "الضعفاء الصغير" محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) تحقيق: محمود زايد -ط1- دار الوعي – حلب-1396هـ.

62) "صحيح مسلم"="المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ق"

63) "الضعفاء الكبير" محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت322هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي -ط1-دار المكتبة العلمية – بيروت-1404هـ- 1984م.

64) "الضعفاء والمتروكون" أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)-المحقق: محمود إبراهيم زايد-الناشر: دار الوعي – حلب-ط1، ١٣٩٦هـ

65) "الضعفاء والمتروكون" علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري (مجلة الجامعة الإسلامية-المدينة- العدد59، 60، 64،63).

66) "الطبقات الكبرى" محمد بن سعد بن منيع (ت230هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر- الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر-ط1، 1421 هـ - 2001 م.

67) "العبر في خبر من غبر" محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)-ويليه: «ذيل العبر» للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسيني» عليه-المحقق: محمد السعيد زغلول-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

68) "عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب" محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (ت ٥٨٤هـ)-حققه: عبد الله كنون-الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة-اط2، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

69) "علل الحديث ومعرفة الرجال" أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ) -المحقق: وصي الله بن محمد عباس-الناشر: دار الخاني , الرياض-ط2، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

70) "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)-المحقق: إرشاد الحق الأثري-الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان-ط2، 1401هـ/1981م.

71) "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ)-عنيت بنشره شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي.

72) "فتح الباب في الكنى والألقاب" أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن مَنْدَه العبدي (ت ٣٩٥هـ) المحقق: أبو قتيبة الفاريابي الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض-ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

73) "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)-الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩-

رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي- وصححه: محب الدين الخطيب، تعليق ابن باز.
74) "فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود" أبو عمرو ياسر بن محمد فتحي آل عيد-الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام – السعودية-ط1، 1434 - 1446 هـ.
75) "الفوائد" تمام بن محمد بن عبد الله الرازي (ت ٤١٤هـ)-المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي-الناشر: مكتبة الرشد – الرياض-ط1، ١٤١٢هـ.
76) -"فيض القدير شرح الجامع الصغير" عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي (ت 1031هـ)-الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر-ط1، 1356.
77) "قطر الولي على حديث الولي" = "ولاية الله والطريق إليها" محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) المحقق: إبراهيم إبراهيم هلال-الناشر: دار الكتب الحديثة - مصر / القاهرة.
78) "الكامل في ضعفاء الرجال" أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون -ط1- الكتب العلمية - بيروت-لبنان- 1418هـ-1997م.
79) "كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي" سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي (ت264هـ) (رسالة علمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي -عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة- ط2- 1402هـ-1982م.
80) "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)-المحقق: محمد عوامة -الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة-ط1، 1413 هـ - 1992 م.
81) "الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث" برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)- المحقق: صبحي السامرائي-الناشر: عالم الكتب– بيروت ط1، ١٤٠٧– ١٩٨٧.
82) "الكمال في أسماء الرجال" عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)-تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان- الناشر: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت - شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت-ط1، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
83) "الكنى والأسماء" مسلم بن الحجاج (ت261هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري -ط1- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- 1404هـ/1984م.
84) "الكنى والأسماء" أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ)-المحقق: أبو قتيبة الفاريابي- الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان-ط1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
85) "اللباب في تهذيب الأنساب" عز الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠ هـ)-الناشر: دار صادر – بيروت-ط ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
86) المجتبى=السنن الصغرى للنسائي.
87) "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" محمد بن حبان البُستي (ت354هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد -ط1- دار الوعي -حلب-1396هـ
88) "مجموع رسائل الحافظ العلائي" صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي (ت ٧٦١ هـ)-المحقق: وائل محمد بكر زهران-الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة - مصر -ط1، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
89) "مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار" أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف (٣٤٦ هـ)، وإسماعيل الصفار (٣٤١ هـ)-المحقق: نبيل جرار-الناشر: دار البشائر -ط1، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
90) "المحلى بالآثار" علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت456هـ)-المحقق: عبد الغفار سليمان البنداري-الناشر: دار الفكر – بيروت.
91) "مختصر الأحكام" = "مستخرج الطوسي على جامع الترمذي" أَبو عَلِيٍّ، الحسن بن علي الطوسي (ت 312 هـ)-المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي-الناشر- مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة – ط1-1415 هـ.
92) "المدخل إلى الصحيح" محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم (ت405هـ)- تحقيق ربيع المدخلي-نشر دار الإمام أحمد-ط1-

1430هـ-2009م.

93) "المدخل إلى الصحيح " الحاكم أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت 405 ه)-تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي -الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت-ط1، 1404.

94) "مستخرج أبي عوانة" يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت316ه) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي -دار المعرفة – بيروت-ط1، 1419هـ- 1998م.

95) "المستدرك على الصحيحين" محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405ه) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-ط1، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

96) "المسند" الإمام أحمد بن حنبل(ت 241 ه)-المحقق: شعيب الأرنؤوط – وآخرون -الناشر: مؤسسة الرسالة-ط1-1421 هـ - 2001 م.

97) "مسند البزار" المنشور باسم "البحر الزخار" أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (ت 292 ه)، المحقق: محفوظ الرحمن وآخرين- الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة-ط1-بدأت 1988م، وانتهت 2009 م.

98) "المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم" أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت 430ه)-المحقق: محمد حسن -الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان-ط1، 1417هـ - 1996م.

99) "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ق" = "صحيح مسلم" مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت261ه) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي -دار إحياء التراث العربي – بيروت.

100) "مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية ابن أبي الفضل صالح (ت 266 ه)" تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد-الناشر: الدار العلمية - دلهي، الهند-ط1، 1408 هـ - 1988 م.

101) "مسند الإمام أحمد بن حنبل" الإمام أحمد بن حنبل (ت241 ه)-المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون-الناشر: مؤسسة الرسالة-ط1، 1421 هـ - 2001 م.

102) "المعجم الأوسط " سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت360ه)، تحقيق: طارق بن عوض -دار الحرمين-القاهرة.

103) "معجم الصحابة" أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق (ت 351ه)-المحقق: صلاح بن سالم المصراتي-الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة-ط1، 1418.

104) "المعجم الصغير" سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠ه)-المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير-الناشر: المكتب الإسلامي, دار عمار - بيروت , عمان-ط1، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

105) "المعجم الكبير" سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠ه)-المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي-دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة-ط2.

106) "معجم مقاييس اللغة" أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 ه)-تحقيق: عبد السلام محمد هارون-الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر-ط2.

107) "المعجم الوسيط" من إعداد نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة-الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة-ط 2 [كُتبَتْ مقدمتُها 1392 هـ - 1972 م].

108) "معرفة الرجال عن يحيى بن معين" رواية أحمد بن محمد بن محرز- أبو زكريا يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣ه)-المحقق: محمد كامل القصار-الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق-ط1، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

109) "معرفة الصحابة" أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت 430ه)-تحقيق: عادل بن يوسف العزازي-الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض-ط11419 هـ - 1998 م.

110) "المعرفة والتاريخ" يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي (ت277ه) تحقيق: أكرم ضياء العمري -ط2- مؤسسة الرسالة-بيروت-1401هـ- 1981م.

111) "المعين في طبقات المحدثين" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ه)-المحقق: د. همام عبد الرحيم

سعيد-الناشر: دار الفرقان - عمان – الأردن-ط1، ١٤٠٤.

112) "المغني في الضعفاء" محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748ه) تحقيق: نور الدين عتر.

113) "المقتنى في سرد الكنى" محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ه)-المحقق: محمد صالح -الناشر: المجلس العلمي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-ط1، ١٤٠٨هـ

114) "المنتخب من مسند عبد بن حميد" أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي (ت 249ه)-تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي-الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع-ط2 1423هـ - 2002م.

115) "المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ق" عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ ه)-حققه: أبو إسحاق الحويني-الناشر: دار التقوى – القاهرة-ط1، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

116) "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ه)-الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت-ط2، ١٣٩٢هـ.

117) "منهج النقد في علوم الحديث" نور الدين عتر-الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية-ط3، 1401 هـ -1981 م.

118) -"الموطأ" مالك بن أنس (ت179ه) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي -دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان-1406هـ - 1985م.

119) "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748ه) تحقيق: علي محمد البجاوي (ط1- دار المعرفة -بيروت – لبنان-1382هـ - 1963م.

120) "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" أحمد بن علي ابن حجر الشافعي (ت852 ه)-المحقق: عبد المحسن بن محمد القاسم -ط1، 1442 هـ -2021 م .

121) "نصب الراية" عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت762ه) تحقيق: محمد عوامة -مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية-ط1- 1418ه-1997م.

122) "النكت على كتاب ابن الصلاح" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852ه) تحقيق: ربيع المدخلي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1- 1404ه/1984م.

123) -"النكت الوفية بما في شرح الألفية" برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت885ه)-المحقق: ماهر ياسين الفحل- الناشر: مكتبة الرشد ناشرون-ط1، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

المخطوطات:

124) "جزء آدم بن أبي إياس" آدم بن أبي إياس: عبد الرحمن ويقال: ناهية بن محمد بن شعيب الخراساني المروذي العسقلاني (ت ٢٢١ ه)-الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

125) "فوائد أبي علي الصواف" الجزء الثالث -محمد بن أحمد بن الحسن ابن الصواف، أبو علي البغدادي (ت ٣٥٩ه)-رواية: أبي نعيم الأصفهاني-انتقاء: الدارقطني- مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم التابع للشبكة الإسلامية.